

«الاستثمار» تتبرأ من غلق مصانع «فرج الله» «عامر»: «لست شؤناً اجتماعية».. و«الغرف التجارية»: كل المصانع معرضة لنفس المصير

للعمال والمستثمر، مع إخطار المنظمة العمالية بالطلب، وأنه في حالة فرج عامر فإنه «غلق مؤقت»، ومحدد لحين حدث معين، مع سريان صرف رتب العمال.

وأكد هشام عبدي، محامي المنازعات الاستثمارية والأموال العامة، أن قرار فرج عامر قانوني طالما أن الغلق مؤقت، ويقتضى المصلحة الاقتصادية التي يراها صاحب العمل، لكن مع التزامه بالحقوق القانونية.

من جانبه، قال كرم كردى، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية، إن الموقف العام بالنسبة لمختلف المصانع والأنشطة بصفة عامة حرج، مؤكداً أن كل مصنع ومتجر معرض للتوقف فى أى لحظة بسبب المصير العمالي والأمنى.

من جانبه، كلف خالد الأزهرى، وزير القوى العاملة والهجرة، محمد فهمى، وكيل مديرية القوى العاملة والهجرة بالإسكندرية، بالاجتماع مع عمال شركة «فرج عامر» والتفاوض معهم حول مطالب العمال.

وقال «الأزهرى» إن الشركة وافقت على ٢ مطالب للعمال خاصة بالوجبة والحصول على إجازة يوم السبت فيما تستعد الشركة لصرف الأرباح للعمال وفد وافق العمال وتم إبلاغ الشركة على أن تعود للعمل.

وتوجه مئات العاملين بمصانع «فرج الله» إلى مكتب العمل لتحرير شكوى ضد إدارة المصنع والمسؤولين فيه، وإثبات حالة بدعهم عن العمل»، بعد اتخاذ المهندس محمد فرج عامر، قراره بإغلاق المصانع لأجل غير مسمى.

وأكد العاملون أنهم مستمرون فى اعتصامهم حتى تحقيق مطالبهم، وإلغا «العقود الموسمية» وتثبيتهم، مؤكداً أنه لا يفضى الاعتصام حتى فى ظل استمرار!



تصوير- محمود طه

عمال مصنع فرج الله أثناء اعتراضهم على قرار الغلق

على المصانع، وقال إن الشرطة خذلتها، وأنه يأمل فى سيطرة الأمن على أعمال البلطجة. فى السياق ذاته، قال مسؤول قانونى بالهيئة العامة للاستثمار، إنه ليس من شأن هيئة الاستثمار البت فى هذا الأمر، لكنها تتدخل لفض النزاع، كما حدث مع أحد مستثمري السبراميك، وتم حل الأمر من خلال وساطة الهيئة.

وقال الدكتور سلامة فارس، الرئيس الأسبق لرييس اللى افتتحت ٥ مصانع جديدة بعد الثورة، والآن سأغلق مصانعى بسبب الانفلات الامنى والبلطجية، وكان فرج عامر قد أرسل خطابا لرئيس الجمهورية أمس أشار فيه إلى تعرضه لمحاولات مساومة رخيصة وابتزاز للعمال لخرق القانون على حد وصفه.

وعن إمكانية فتح المصانع مرة أخرى، قال «عامر»: «قبل فتح أى مصنع لابد من التأكد من سلامة العمال»، متما بما بعض القنادات

كتب - محمد أحمد السعدنى ومحمد عبد العاطى وناجى عبد العزيز، والإسكندرية - أحمد على،

تواصلت ردود الأفعال بعد قرار المهندس محمد فرج عامر بإغلاق مجموعة مصانعه، إثر احتجاجات عمالية، إذ نفت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن تكون جهة متداخلة فى قرارات المستثمرين المتعلقة بغلق مصانعهم، ونسبت الأمر إلى وزارة «القوى العاملة»، بينما كشف قانونيون عن ضرورة حصول صاحب المصنع على موافقة رئيس الوزراء قبل قرار الإغلاق.

فيما أكد «عامر» أن قراره بإغلاق مجموعة مصانعه يأتى خوفاً على حياة عمال المصانع، مشيراً إلى أنه لن يتحمل مسؤولية وفاة أحد العمال على يد من وصفهم بـ«بعض البلطجية». وقال «عامر» لـ«المصري اليوم» إن هناك مجموعة مكونة من ٢٥ عاملاً، يتزعمهم سائق سيارة قمامة، حملوا السيوف والسكاكين، واقتحموا المصانع، وطالبوا العمال بالمغادرة، للمطالبة بصرف أرباح عام ٢٠١٤، وهو المطلب الذى أكد وكيل وزارة القوى العاملة عدم قانونيته.

وحول مصير العاملين بالمصنع، الذين قدر عددهم بحوالى ١٤ أو ١٥ ألف عامل، قال: «أنا لست شؤناً اجتماعية، أنا رجل صناعة، فليأت من حرص العمال على الإضراب ويوفر لهم فرص عمل أخرى»، مؤكداً أنه التزم «فى السابق» بصرف الرواتب، مستدركاً: «لكن عندما تحدث حالة كهذه وأجبر على غلق المصانع، فأتنا لا أتهرب، خاصة أن الشرطة أصبحت عاجزة عن التعامل فى مثل هذه الحالات»، قائلًا إن قرار غلق المصانع هو الأصعب فى حياته بعد ٤٠ عاماً من الشقاء.

ولفت «عامر» إلى أنه أخبر الرئيس محمد